

التصحيح الصرفي عند صلاح الدين الزعبلاني من خلال كتابه "معجم أخطاء الكتاب" Morphological Correction According to Salah al-Zaabalawi Through his Book

Dictionary of Writers Errors

مفيدة فرشة¹ / أحمد مرغم²

Moufida Fercha¹ / Ahmed Merghem²

مخبر المقاربة التداولية واستراتيجيات الخطاب.

جامعة محمد ملين دباغين - سطيف 2 - (الجزائر)

Mohamed Lamine Debaghine Setif -2- University (Algeria)

mo.fercha@univ-setif2.dz¹ / ahmed.merghem@univ-setif2.dz²

تاريخ النشر: 2025/09/02	تاريخ القبول: 2025/05/14	تاريخ الإرسال: 2025/03/15
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص البحث

تتناول هذه الورقة البحثية قضية مهمة تتمثل في ظاهرة التصحيح اللغوي؛ إذ تعبر عن تصدي اللغويين للتحريف الذي مس اللغة العربية؛ نتيجة دخول الأعاجم واختلاطهم بالعرب، ويعد صلاح الدين الزعبلاني من الرواد المحدثين الذين أسهموا في التصدي لهذا اللحن، وبيان الصواب والتنبيه على خلافه من خلال معجم أخطاء الكتاب. يهدف البحث إلى بيان الأبواب الصرفية التي يكثر فيها خطأ الكتاب والإعلاميين في ضبط الصيغ، حيث اقتضى منا موضوع البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وسنحاول تتبع مظاهر التصحيح الصرفي في المعجم، مع بيان منهج الزعبلاني في التصحيح اللغوي. الكلمات المفتاحية: التصحيح اللغوي؛ الصواب؛ الخطأ؛ التصحيح الصرفي.

Abstract:

This research paper deals with an delicate important issue that focuses on the linguistic correcting. In that linguists confront the misrepresentation of Arabic language as a result of the mixing of non-Arabs with Arabs. Salah Eddine ZAABALAWI is seen as one of the modernists pioneers who contributed to confronting this kind of misrepresentation. He showed what is correct and highlighted the opposite throughout a Dictionary of Writers' Errors. The research paper investigates the grammatical points where most writers and journalists make errors and fail to use good grammatical structures. The purpose of this research paper makes us adopt the analytical descriptive

* اسم المؤلف المرسل والبريد: author@gmail.com

approach. We shall try to trace back aspects of the grammatical correcting in the Dictionary depicting ZAABALAWT's linguistic correcting approach.

Key words: linguistic correcting, correct, error, grammatical correcting.



1- مقدمة:

انتشر الإسلام واختلطت الألسن ببعضها، مما أدى إلى تفشي اللحن وذيوعه، هذا ما دفع العلماء واللغويين إلى تقويم وتصحيح ما انحرف من اللغة في إطار ما يسمى بظاهرة التصحيح اللغوي، صونا للغة القرآن الكريم، ثم توسعت هذه القضية وشغلت اهتمام الباحثين العرب فكانت مجابهة العلماء لهذا اللحن عن طريق وضع مصنفات تعالج الخطأ وترشد إلى الاستعمال اللغوي السليم، واستمر التأليف في هذا المجال إلى غاية العصر الحديث، ولم ينحصر بكتب اللحن وحدها، بل شمل كتب المعاجم أيضاً، ومن الذين تركوا بصمتهم في هذا المجال الدكتور "صلاح الدين الزعبلاني" الذي حاول رصد وتتبع الأخطاء والهفوات التي وقع فيها الكتاب والإعلاميون من خلال "معجم أخطاء الكتاب" الذي اختزنه مدونة الدراسة، وكان تركيزنا في هذا المقال على الأخطاء الصرفية، فوقع اختيارنا على متابعة التصحيح الصرفي في معجم أخطاء الكتاب، وقد جاءت ورقتنا البحثية تحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما أهم الظواهر الصرفية التي ناقشها الزعبلاني في معجمه "أخطاء الكتاب"؟ وعليه تترتب التساؤلات الفرعية: أي سبيل سلكه الدكتور صلاح الدين الزعبلاني في تصحيحاته الصرفية؟ ما هو المنهج الذي اعتمده في تصحيح وتقويم الأخطاء؟

أهداف البحث:

- التعرف على منهج صلاح الدين الزعبلاني في تقويمه لأخطاء الكتاب والإعلاميين.
- محاولة إبراز جهود صلاح الدين الزعبلاني في التصحيح الصرفي، مع عرض أهم مظاهر التصحيح الصرفي.
- التعرف على آراء الزعبلاني حول المسائل الصرفية المدروسة من حيث موافقته أو مخالفته لآراء السابقين من علماء اللغة العربية.

وكان المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لملاءمته لطبيعة البحث

2- منهج الزعبلاني في التصحيح اللغوي: منهج الزعبلاني في معالجة الأخطاء الشائعة

تختلف مناهج عرض الأخطاء الشائعة لدى مؤلفي كتب التخطئة والتصويب، فهناك من «يكتفي عادة بالكلمة التي تحوي الخطأ، ثم تقابلها الكلمة الصواب، وقد يزيد بعضهم سبب التخطئة في جملة قصيرة أو جملتين، وحجتهم في ذلك أن الإيجاز أوفق هنا وأقرب إلى أفهام الناس وإفهامهم»¹، وبطبيعة الحال لم تكن مسألة تصويب اللفظ عشوائية؛ إنما وضعت معايير ومقاييس يُستند إليها في التخطئة والتصويب، فقد التزم صلاح الدين الزعبلاني ببسط المسألة اللغوية، وعرضها وشرحها مدعماً ذلك بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره، كما كانت نصوصه مقتبسة من كتب النحاة والمعاجم العربية.

تعددت العبارات التي استعملها الزعبلاني في عرض المسائل اللغوية وتصويباتها منها:

- أنكر جماعة قول القائل (...)، وجعلوا الصواب (...).
 - لا تقل (...): لك أن تقول (...).
 - ولذا قل (...): ولا تقل (...).
 - قولك (...): خطأ شائع، صوابه: (...).
 - لا وجه لقولهم هذا: (...)، ويقال في نحو ذلك: (...).
 - قول الكتاب (...): لا وجه له في العربية، وإنما يقال في موضعه: (...).
 - لا وجه لقولهم هذا (...): وإنما يقال: (...).
 - ومما يستعمله الكتاب في غير موضعه قولهم: (...)، وتصحح العبارة بقولك: (...).
 - أقول: جاء في العربية: (...)، وليس في العربية: (...).
 - يخطئ الكتاب حين يقولون: (...)، وصوابه: (...).
 - يخطئ الكتاب إذا قالوا: (...)، وصواب القول أن تقول: (...).
- تتميز طريقة الزبلاوي في عرض الأخطاء الشائعة وتصحيحها؛ إذ تراه حيناً يعرض للخطأ، ثم ينبه على صوابه، حيث يقول: «اعتاد الكتاب أن يقولوا: الشيء المباع. وهو خطأ، وصوابه الشيء المباع»²، وحيناً آخر يعرض للصواب، وينبه على الخطأ، قائلاً: «نظر بالتشديد: إذا أكثر النظر، عربي فصيح، وبحسبه بعضهم عامياً»³، كما استند في بيان الصواب والتنبيه على خلافه إلى القرآن الكريم وكتب النحاة والمعاجم العربية، ثم يبيدي رأيه حول المسألة المطروحة.
- ### 3- مظاهر التصحيح الصرفي في معجم أخطاء الكتاب:

جاءت صور ومظاهر التصحيح الصرفي في معجم أخطاء الكتاب متصلة بالتصحيح في أبنية الأسماء من ضبط حركاتها، والتصحيح في المشتقات، والجمع والنسب، وفيما يلي عرض لهذه الأمور:

أ- التغيير الحركي في البنية الصرفية:

1- ما جاء من المصادر مفتوحاً والعامة تكسره: غَوَاية لا غَوَاية

لقد جنح الكتاب إلى كسر بنية الكلمة (غَوَاية) التي ارتأى الزبلاوي فتحها حيث قال: «أنهم يلفظون الغَوَاية بكسر الغين، والصواب فتحها»⁴، مدعماً قوله بما ورد في أساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ): «استغواهم بالأمانى الكاذبة، وهو من الغواة ومن أهل الغَوَاية»⁵؛ فالزبلاوي يرى أن فتح الغين من "غَوَاية" هو الصحيح، وأن الكتاب يلفظونها بالكسر وهو خطأ، واستدل على ذلك بما ذكره الزمخشري آتفاً، وقد جاءت فيها الغين محركة بالفتح، وقد أشار إليها ابن سيده (458هـ) بالفتح، قائلاً: «غوى الرجل غيًّا، وغَوِي غَوَاية»⁶.

ويظهر أن المؤلف يرفض استعمال لفظ "غَوَاية" لعدم وروده بهذا الضبط في المعاجم، ويعدّ استعماله بفتح الغين "غَوَاية" فصيحاً استناداً إلى ما ورد في كتب اللغة والمعاجم، «ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض لكثرة محيى فعالة بفتح الفاء وكسرها في لغة العرب، كما في جنازة، ووزارة، ودلالة»⁷.

2- ما جاء من المصادر مفتوحا والعامّة تضمّنه: سَفُوف لا سُفُوف

جاء في معجم أخطاء الكتاب: «السُّفُوف لما يُسْتَفُّ من الدواء بفتح الأول، والكتاب يضمونه خطأ»⁸؛ فالزعبلوي يرى أن "السُّفُوف" بفتح السين، وأن ضم السين منه غير الصواب، وقد نهض ابن الجوزي (ت597هـ) بضبطه بالفتح، حيث قال: والسُّفُوف⁹، ووافقه ابن السكيت (ت244هـ): «والسُّفُوف: ما يُسْتَفُّ»¹⁰، وقال ابن قتيبة (ت276هـ): «وسففت السُّفُوف»¹¹، والسُّفُوف على وزن فَعُول بفتح الفاء، وقد جاءت كثير من الأدوية على هذا الوزن كالسُّعُوط واللُّعُوق، وأورده الصِّقْلِيّ (ت501هـ) بالفتح، فقال: «سُفُوف، ولُعُوق لكل ما يلعق من عسل أو دواء»¹²، وجاء في تحريفات العامية: «السُّفُوف: ما يتناول المريض من الدواء غير معجون»¹³.

ومّا سبق ذكره يتضح أنّ لفظ "السُّفُوف" هو الأفصح لإجماع النحاة واللغويين، ولم تنص المعاجم على ضم السين من "السُّفُوف".

3- ما جاء من المصادر مضموما والعامّة تفتحها: الجَلْطَة لا الجَلْطَة

يخطئ الزعبلوي في موضع آخر من معجمه من قالوا: أصيب بالجلطة بفتح الجيم، ويرى أن الأصوب أن يقولوا: أصيب بالجلطة بضم الجيم¹⁴، وهذا ما جاء في كتب اللغة والمعاجم، فقد وردت عند الفيروز آبادي (ت817هـ) بالضم؛ إذ قال: «والجَلْطَة، بالضم: الجُرْعَة الخائرة من الرائب»¹⁵، وخطأ العدناني من: «يقولون: أُصِيبُ فَلَأَنَّ جَلْطَةً دَمَوِيَّةً. والصواب: أُصِيبُ فَلَأَنَّ جَلْطَةً دَمَوِيَّةً»¹⁶. كما رفض أحمد مختار عمر عبارة "أُصِيبُ جَلْطَةً في الرئة"، لأنها لم ترد في المعاجم القديمة بهذا الضبط، وأقر بأن الصواب: أصيب بجلطة في الرئة¹⁷.

4- ما جاء مضموما وقد كسر: الخُلْسَة لا الخِلْسَة

جاء في معجم أخطاء الكتاب: «قل: دخلت المدينة خُلْسَة بضم الخاء، لا كسر»¹⁸، وقد جاءت بالضم عند الفيروز آبادي، «الاسمُ منه: الخُلْسَة، بالضم»¹⁹، وقال الزمخشري: «وهذه خُلْسَة فائتْزها أي فرصة»²⁰، ويخطئ العدناني من يقولون: «دَخَلَ الْمَنْزِلَ خُلْسَةً، وهذه خُلْسَة فائتْزها. والصواب: دَخَلَ خُلْسَةً، وهذه خُلْسَة أَيْضاً»²¹.

رفض المؤلف ضبط لفظ (الخُلْسَة) بالكسر، لأن المعاجم نصّت على ضبط الكلمة بضم الخاء بمعنى الفرصة تُتَبَّز، «فقد مالت القبائل البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخافي المسمى بالضمّة، لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية. فحيث كثرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم»²²، والراجح في الأمر أن العامة جنحت إلى كسر هذا اللفظ، لما يحمله هذا اللفظ من ملمح حضري، كما أن أحمد مختار عمر قد صحح المثال المرفوض على أن (خُلْسَة) اسم هيئة على وزن (فَعْلَة) للدلالة على هيئة المختطف خفاء²³.

5- ما جاء مكسورا وقد فتح:

البرطيل لا البرطيل

قال الزعبلوي: «من الكتاب من يستعمل البرطيل بفتح الباء، والصواب أن يقولوه بكسر»²⁴، وقد ضبطها اللّخمي (ت577هـ) بالكسر، حيث يقول: «بَرَطِيلٌ وَجَرَجِيرٌ، بفتح الأول. والصواب: بَرَطِيلٌ وَجَرَجِيرٌ، بالكسر، إذ لم يُنْطَقْ في هذا المثال، إلا بفعليل، بكسر الفاء، كما قالوا: «صُدِيدٌ وَقَطِيمٌ وَغَطْرِيْفٌ»²⁵. ولم تخالف المعاجم الحديثة هذا

الرأي، فقد ضبطها شوقي ضيف بالكسر، حيث يقول: «برطيل: رشوة»²⁶، ووافقه العدناني؛ إذ قال: «ويقولون عن الرشوة: برطيل. والصواب: برطيل»²⁷.

6- ما جاء مكسورا وقد ضم: رزمة لا رزمة

قال الزعبلوي: «الرزمة لما يشد من الثياب، بالكسر، لا بالضم كما تحكيه الكتاب»²⁸، ووافقه في ذلك المطرزي (ت610هـ)، حيث أشار أن (الرزمة) بالفتح أيضا لغة فصيحة، قائلا: «الرزمة بالكسر: الثياب المجموعة وغيرها، والفتح لغة»²⁹، ويخطئ العدناني: «من يقولون: عما يجمع في شيء واحد: هذه رزمة، مثل: رزمة الثياب، ورزمة الورق وأمثالها: والصواب: هذه رزمة»³⁰.

7- ما جاء من المصادر مفتوحا والعامية تسكنه: الجذري - الجذري

لقد نبه الزعبلوي على بعض الكلمات التي عمدت العامة إلى تسكينها، وكان يرى فيها التحريك منها: «الجزري بسكون الدال، هو لحن شائع»³¹، وقد ورد عند الكسائي (ت189هـ) بضم الجيم وفتح الدال، وتقول: «ما لقي الناس من الجزري»³². وجاء أيضا بفتح الجيم والدال وضم الجيم وفتح الدال، حيث يقول ابن الجوزي: «وهو الجزري والجزري العامة تكسر الجيم»³³. ويقال: «هو الجزري والجزري، لغتان جيتان»³⁴، وخطأ الصفدي (ت764هـ) العامة التي تقول: «الجزري». والصواب: الجزري والجزري بضم الجيم وفتحها، لا بكسرها»³⁵. في حين صرح عمر مختار في عبارة: «أصابه الجزري» بأنها مرفوضة لوجود خطأ في ضبط الدال في جزري، والصواب: أصابه الجزري بضم الجيم وفتح الدال³⁶.

ب - المصادر:

1- مصدر الفعل (يئس) من (الياسة):

جاء في معجم أخطاء الكتاب: مصدر الفعل "يئس": «اليأس بسكون الهجمة، واليأس بفتحها، والياسة بالمد، كله صحيح»³⁷، وقد أشار إلى هذا الأمر سيبويه (ت180هـ)، حيث نجده يصرح بمصادر الفعل (يئس): (اليأس، الياسة، اليأس) ويقول: «ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك: يئس يأسا وياسة، وسئمت سأمًا وسامة، وزهدت زهدًا وزهادة. وإنما جملة هذا لترك الشيء»³⁸، ولأن الفعل (يئس) من معانيه الترك والانتهاه «جاء أيضا ما كان من الترك والانتهاه على فعل يَفْعَلُ فَعَلًا»³⁹، وقد جاء في كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة في باب فَعَلَ يَفْعَلُ أن المصدر يجيء من الفعل فَعَلَ على فَعَلَ، نحو: بَلَغَ يَبْلُغُ بَلْعًا، وعلى فَعَالَةٍ، نحو: زَهَدْتُ زَهَادَةً⁴⁰. وبالرجوع إلى المعاجم العربية نجد مصادر الفعل (يئس) في القاموس المحيط: «اليأس والياسة»⁴¹، وعند الزمخشري: «يئس منه يأسًا واستيأس»⁴².

ج- المشتقات:

1- اسم الفاعل: مؤجر لا "مؤاجر"

جاء في معجم أخطاء الكتاب: «قولهم (مؤاجر) خطأ، لأن الفعل (آجر) على وزن أفعَل، والصواب: أن يقال مؤجر»⁴³، فقد اعتد الزمخشري ذلك من الخطأ القبيح، فقال: «وآجري فلان داره فاستأجرته، وهو مؤجر ولا تقل مؤاجر فإنه خطأ وقبيح»⁴⁴، «واسم الفاعل من نحو آجره الدار: مؤجر»⁴⁵، وقد جاء في معجم الأخطاء الشائعة: «وهناك الفعل آجر بمعنى أجر، ولكن اسم الفاعل منه هو مؤجر أيضا، لا مؤاجر»⁴⁶، حيث يصاغ اسم الفاعل "مؤجر" من

الفعل غير الثلاثي "آجر" على وزن الفعل المضارع "يُؤَجِّر" مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. قال عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): «ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً: تضع موضع حرف المضارعة ميماً مضموماً، ويكسر ما قبل آخره، لك: مُدَخِّر، مُكْرَم ومُتَدَخِّر»⁴⁷

2. اسم المفعول: (موسوس) بفتح وكسر ثاني الواوين، من الفعل (وسوس):

صرّح الزعبلوي أنّ: اشتقاق اسم المفعول (موسوس) بفتح وكسر ثاني الواوين، من الفعل (وسوس)، كلاهما صحيح، على أساس أن صيغة اسم المفعول (مُوسُوسٌ له أو إليه) قد يتصرف الأئمة بحذف الصلة عند التسمية والاصطلاح⁴⁸، فقد جاء في المصباح المنير: «إن بُني للمفعول قيل مُوسُوسٌ إليه مثل المغضوب عليهم»⁴⁹، غير أنّ هناك من اللغويين من يرفض اسم المفعول (موسوس) بحذف الصلة (له أو إليه). قال المطرزي: «ورجل مُوسُوسٌ بالكسر، ولا يقال بالفتح، ولكن مُوسُوسٌ له أو إليه أي تلقى إليه الوُسُوسَة»⁵⁰، وورد في أساس البلاغة «وسوس الرجل بلفظ ما سمي بفعله فهو موسوس بالكسر»⁵¹.

يتضح مما سبق عرضه: أن القول "فلان موسوس" بحذف الصلة "له أو إليه" على صيغة اسم المفعول، قد رفضها بعض من اللغويين، ويرون أن الصواب أن اسم الفاعل من وسوس "مُوسُوس" هو القياس عند العلماء، كما ذكر الزمخشري في أساس البلاغة، غير أنّ الزعبلوي يصرح بصحة كليهما.

3. الصفة المشبهة: تَعَب - تَعَبَان

يخطئ الزعبلوي: صياغة الصفة المشبهة للفعل تَعَب بوزن فعلان أي: تَعَبَان، ويرى أن الأصوب والأقوم أن يقال: فهو تَعَبٌ بفتح فكسر⁵². وهو موافق لما جاء به أهل اللغة القدماء، قال الفيروزآبادي: «وهو تَعَبٌ ومُتَعَبٌ، لا مَتَعُوبٌ»⁵³، «ولا يقال: مَتَعُوبٌ إنّما يقال: تَعَبٌ»⁵⁴، وقد ورد في الكتاب لسيبويه في باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وجع، لتقارب المعاني، وذلك: حَبَطٌ يَحْبُطُ حَبَطًا وهو حَبَطٌ⁵⁵.

غير أن أحمد مختار عمر قد صرح في معجمه أن الصفة المشبهة للفعل تَعَب تأتي على وزن فَعِلٌ أي تَعَبٌ وهذا وفق السماع، في حين أنه صحح لفظ تَعَبَان واعتبره صفة مشبهة على وزن فَعْلَان في كل ما يدل على خلق أو امتلاء مجازًا مثله في ذلك مثل غضبان، سهران⁵⁶.

4. اسم المكان: تصويب اسم المكان (مَأْرَق) بكسر الزاي وتخطئة اسم المكان (مَأْرَق) بفتح الزاي:

جاء في معجم أخطاء الكتاب أنهم يقولون حيناً: وقع فلان في مَأْرَق بفتح الزاي، وصرّح الزعبلوي، بأنه لا وجه لمنع المَأْرَق بفتح الزاي⁵⁷؛ لذلك فقد أجاز الزعبلوي قبول الوجهين على أساس أن المعاجم قد أتت بالمَأْرَق المكسور الزاي، لأنها خصته بمعنى معين، ولا وجه لمنع اسم المكان (المَأْرَق) بفتح الزاي من أَرَق يَأْرَق كفرح يفرح، مادام هو القياس.

ومن المعروف في الدرس الصرفي أن صياغة اسم المكان من الثلاثي الصحيح مكسور العين على وزن (مفعِل) بكسر العين؛ يأتي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فقد ورد في أساس البلاغة: «أَرَق: ثَبَتُوا فِي الْمَأْرَقِ الْمُتَضَائِقِ»⁵⁸، وقال ابن فارس: «ومكان الوغى مَأْرَقٌ لذلك»⁵⁹، «والمَأْرَقُ، كَمَجْلِسٍ: الْمُضَيِّقُ»⁶⁰.

ويخطئ محمد العدناني من يقولون: «وقع فلان في مأزق». والصواب: وقع في مأزق»⁶¹، أما أحمد مختار عمر فهو يوافق الزعبلوي في جواز الوجهين، فقد أجاز صياغة (مأزق، مأزق) بفتح وكسر الزاي، على سبيل الانتقال من الفتح في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع، وإما على عدم اطراد الكسر في اسم المكان من المكسور العين، حيث يجوز فيه كسر العين وفتحها؛ حيث يقول: «وَقَعَ في مَأَزِقٍ حرج (فصيحة)، وَقَعَ في مَأَزِقٍ حرج (صحيحة)»⁶².

5- اسم الآلة: صَمَامُ القارورة - صَمَامُ القارورة

يقول الزعبلوي: «وقد اعتاد الكتاب أن يقولوا: (صَمَامُ القارورة) بفتح الصاد وتشديد الميم، ولا وجه له»⁶³، فقد وردت بكسر الصاد (صمام) عند جميع اللغويين. جاء في أساس البلاغة: «وسدّت فم القارورة بالصَمَامِ»⁶⁴، ويصوّب العدناني هذا الغلط، فيقول: «أما ما يُسمُّونه صَمَامَ الأَمْنِ أو الأَمَانِ فَخَطَأً، صَوَابُهُ: صَمَامُ الأَمْنِ أو الأَمَانِ»⁶⁵، وقد أقر أيضا أحمد مختار عمر في معجمه الصواب اللغوي حول فصاحة كلمة (الصَمَام) في ضبطها بكسر الصاد وفتح الميم⁶⁶. أجمع أهل اللغة من قدماء ومحدثين أن الأصوب والأقوم هو: لفظ (صَمَام) بكسر الصاد، وهو من أسماء الآلة المحدثّة على وزن (فعال)، فعند قولنا صمام القارورة؛ بمعنى سدادها أي غطاؤها وهو ما يدل على الاشتغال، لذلك «فإن صيغة فعال وفعالة تدل على الاشتغال في الغالب كالخزام والخمار والعمامة والكينانة، فالخزام يشتمل على الجسم ويلفه، والخمار يشتمل على الرأس ويغطيه، وكذا العمامة بالنسبة للرأس»⁶⁷.

6- النسب: بدهي لا بدهي

جاء في معجم أخطاء الكتاب: «قل: هذا الأمر بدهي، ولا تقل: بدهي»⁶⁸. يرى الزعبلوي أن الأصوب أن يقال: (بدهي)، جاء عند ابن الناطم: «أما ما كان على فعيل أو فُعِيل بغير تاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها؛ فإن كان صحيح اللام فالمطرّد في النسب إليه ألا يحذف منه شيء، وذلك نحو قولهم: عُقِيلٌ وعُقَيْلٌ وعُقَيْلي وعُقَيْلي. وشذ نحو قولهم في ثقيف: ثَقَيْي»⁶⁹ فقد ورد في معاجم وكتب اللغة أن النسب على وزن فعيلة إذا كان مفتوح الفاء غير مضعف وغير معتل العين أن تكون النسبة إليه بحذف الياء، لكنهم اشتروا أن يكون المنسوب علما كاسم بلد أو قبيلة، وإن لم يكن كذلك لم تحذف الياء؛ فقد جاء في أدب الكاتب لابن قتيبة: «وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقبت منه الياء، مثل ربيعة ونجيلة، تقول: رَبِيعِيّ، وَنَجَلِيّ، وَحَتَيْي، وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا في الثاني»⁷⁰، فالصواب: أن تقول: «البدهي والطبيعي والقبلي والغريزي لا أن تقول: البدهي نسبة إلى البدية والطبيعي نسبة إلى الطبيعة والقبلي نسبة إلى القبيلة والغريزي نسبة إلى الغريزة»⁷¹؛ «فالكلبات: بدية وطبيعة وعقيدة وغريزة وكنيسة ووظيفة ينسب إليها المحدثون مع الاحتفاظ بالياء فيقولون: بدهي وطبيعي وعقيدي وغريزي وكنيسي ووظيفي، وتوجد قلة قليلة تنسب إليها بحذف الياء»⁷². وهناك من يرى أن حذف الياء جائز، فقد جاء في المقتضب للمبرد (ت285) في باب الإضافة وهو باب النسب: «واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز، لأنّها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك»⁷³، أما سيبويه فهو يصرّح بإثباتها، حيث يقول: إن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياء الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيّ أو قبيلة»⁷⁴؛ ويرى أنه: «من المعدول على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَيْلِي، وفي فُحَيْم كنانة: فُحَيْمِي، وفي مُلَيْح خُزَاعَة: مُلَحِيّ، وفي ثَقَيْف: ثَقَيْي»⁷⁵. في حين قد

أشار أحمد مختار عمر إلى بجواز الوجهين: أمر بَدَهِّي وأمر بَدِيهِي، كما ذكر أن جميع الأقوال متفقة على بقاء ياء فعيلة في النسب إلى بديهة، وقد عضد المجمع المصري هذا الرأي، وسار عليه المعجم الوسيط فنسب إلى "بديهة" على "بديهِي"⁷⁶.

وعليه: ندرك حرص الزعبلوي على التقيد بما قاله القدماء في النسب إلى (فعيلة) وشروط حذف الياء، على خلاف ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة بجواز الوجهين الذي يرفضه الزعبلوي.

د- التذكير والتأنيث:

1- تأنيث ما حقه التذكير:

نلاحظ أن الزعبلوي في موضع آخر من معجمه يبنه على الخطأ: «أنهم دَرَجُوا على تأنيث الرأس، وهو مذكّر. تقول: أَلَمَهُ رَأْسُهُ»⁷⁷، ويرى أن الصواب تذكيرها. قال الله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾⁷⁸؛ فالفعل "اشتعل" يدل على أن الكلمة مذكّرة، وقد ورد في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان في باب ما أثوره من المذكر: «من ذلك: القلب، والرأس، والبطن، والجوف، يقولون: رقت له قلبي، وانتفخت بطني، ونحو ذلك. والصواب: تذكير الجميع»⁷⁹، وقال ابن الأنباري (ت328): «الرَّأْسُ مُذَكَّرٌ» وجاء لفظ (الرأس) مذكر عند العدناني: إذ يقول: «ويقولون: أَلَمَهُ رَأْسُهُ، وَبَدَتْ رَأْسُهُ. وَالصَّوَابُ: أَلَمَهُ رَأْسُهُ، وَبَدَا رَأْسُهُ، لِأَنَّ الرَّأْسَ كَلِمَةٌ مَذَكَّرَةٌ دَائِمًا»⁸⁰.

وعليه: فقد أجمع اللغويون من قدماء ومحدثين على تذكير لفظ (الرأس).

2- جواز التذكير والتأنيث:

يقول الزعبلوي: «قل: الجحيمُ الملتهبُ أو الملتبهُ، فكلاهما صحيح»⁸¹، لقد ورد لفظ "الجحيم" في لسان العرب بصيغة التذكير: «وهو اسم من أسماء جهنم، وأصله ما اشتدَّ لهبه من النار»⁸² وبصيغة التأنيث: «وجم النار: اضطربت وكثر جمرها ولهبها وتوفدّها، وهي جحيم وجاحمة»⁸³. ذكر أحمد مختار عمر أنه يجوز فيها التذكير؛ لورودها بمعنى المكان الشديد الحر وفي معجم المؤنثات السماعية أنّ الكلمة تذكر وتؤنث⁸⁴.

كما وردت (الجحيم) مؤنثة، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾⁸⁵، وقال أيضا: ﴿وَيَرْزَقُ الْجَحِيمُ لَمَنْ يَرَى﴾⁸⁶، وجاء في كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، باب الأسماء المؤنثة التي لا أعلام فيها للتأنيث: أن الجحيم لفظ مؤنث⁸⁷، أما ابن الأنباري (ت328) فقال: «الجحيم: مذكر. فإذا رأيته في شعر مؤنثا فإما أنت لأمهم نوا به النار بعينها»⁸⁸.

وعليه: فهناك من اللغويين من نصّ على أنه لفظ مؤنث، وهناك من جنح إلى تذكيرها، وقد صرح الزعبلوي بجواز التذكير والتأنيث في لفظ "الجحيم".

هـ جمع التكسير:

1- جمع الكثرة: جمع فَعْل على فُعُول:

1.1: جمع "سقف" "سقوف" أو "سُقُف" لا "أسقفة":

من المعلوم في الدرس الصرفي إذا كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فَعْلًا فَإِنَّكَ إِذَا ثَلَّثْتَهُ إِلَى أَنْ تَعَشَّرَهُ فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ أَفْعَلٌ، فإذا جاوز العدد هذا فَإِنَّ البناء قد يجيء على فِعَالٍ وعلى فُعُولٍ⁸⁹.

وقد ألح الزعبلوي إلى هذا الأمر، حيث استبعد جمع السقف على أسقف، وعنده الصحيح أن يقال: «سُقوف الغُرف أو البيوت وسُقُفُها»⁹⁰. فلجمع الكثرة ستة عشر وزناً، منها: فُعُول وهو جمع لاسم على وزن فَعْل ليست عينه واوًا كقلب وقُلوْب، وليث وليوْث⁹¹. قال الله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُر بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا﴾⁹². جاء في أساس البلاغة: «لبُيُوتِهِمْ سُقْفٌ من ساج وسُقوف»⁹³، وأشار الفيروز آبادي إلى جمع: «السُقْف: للبيْت، كالسَّقِيف، سُقُوفٌ وسُقُفٌ، بضمّتين»⁹⁴، «وتقول: سَقْفٌ وسُقُفٌ وإن شئت حرّكت»⁹⁵، وذكر إميل يعقوب جمع (السُقف): سُقُفٌ وسُقُوفٌ وأسُقُفٌ⁹⁶.

وبناء على ذلك، يتضح قول الزعبلوي من خلال جمع (السُقف) على (سُقوف)، وعلى (سُقف)، لا أسقف.

و- جمع المؤنث السالم:

1- جمع "نِيتة" "نِيتات" لا "نَوَايا": جمع فعيلة على فاعل:

يرفض صلاح الدين الزعبلوي جمع لفظ (نِيتة) على (نَوَايا) الذي: «اعتاد الكتاب أن يستعملوه، وهو ما أقرّه جمع اللغة العربية في دورته الثانية والأربعين عام 1976م وهو القياس على الشاذ في الجمع، والصحيح عنده أن يُجمع على (النِيتات) بالألف والناء، وهو القياس»⁹⁷، وهو جمع جاء موافقا للقياس، فقد جاءت «علامة جمع التصحيح في المؤنث ألف وتاء زائدتان في آخره، والذي يُجمَعُ بهما أنواع أحدها: ما فيه تاء التانيث المبدلة هاء في الوقف علما ما كانت فيه، أو اسم جنس، أو مدلولاً بها على تأنيث، أو مبالغة»⁹⁸، ويجمع بالألف والناء قياسا: ذو تاء التانيث مطلقا؛ أي يعم ذاك الناء المبدلة هاء في الوقف كثرمة⁹⁹، كما أشار العدناني أنهم: «يجمعون: نِيتة على: نَوَايا. والصواب: نِيتات»¹⁰⁰، أما إميل يعقوب فقد أجاز الوجهين: «نِيتاتٌ ونَوَايا»¹⁰¹.

خاتمة:

في ختام هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها:

- يعد الزعبلوي من اللغويين المحدثين الذين دافعوا عن اللغة العربية، من خلال تصحيحه لأخطاء الكتاب والإعلاميين.
- لم يقتصر تصحيح الزعبلوي بما ورد في أمهات الكتب والمعاجم القديمة، إنما كان يعتمد أيضا على كتب اللغة والأدب والتفسير ودواوين الشعر والرسائل، كما كان يصرح بجواز الوجهين في كثير من المواضع.
- لقد تنوعت ملاحظ وتصويبات الزعبلوي، فشملت مستويات اللغة كلها.
- تميز منهج الزعبلوي في تصويباته على التصريح باسم من ينقل عنهم ويصوب برأيهم، كما كان يدعم تصويبه بأدلة من القرآن الكريم والحديث وكلام العرب شعره ونثره، أما ما ليس فيه اختلاف سواء من جهة أو من جهة غيره، فقد كان يكتفي بذكر صوابه دون الحاجة إلى التعليل أو التمثيل.
- معظم الأخطاء تمثلت في المشتقات وجمع التكسير والضبط الحركي للصيغ الصرفية، وهذا راجع إلى العزوف عن دراسة علم الصرف ومخالفة ضوابط الاشتقاق التي تحكم النظام الصرفي.

- تعددت المجالات التي شملتها تصويبات الزعبلوي لتشمل الضبط الحركي للكلمات والمشتقات والتذكير والتأنيث والجمع.
 - أبحاث الدراسة أنّ الزعبلوي لم يكن ناقلًا لآراء العلماء فحسب، إنما كان يعرض وجهة نظره أيضا حول المسألة اللغوية، مفندا لآراء أخرى.
- توصيات:**
- يستحق معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين الزعبلوي أن يعتمد كمدونة للبحث فيها كدراسة في التصحيح اللغوي في أطروحة دكتوراه، نظرًا لغزارة المادة العلمية.
 - لابد من النظر في جهود اللغويين المحدثين، والإفادة منها.
 - لازالت الحاجة إلى مثل هذه الجهود التي ساهمت ولازالت في صون اللسان العربي محاولة الحفاظ على اللغة العربية وانقاذها من التحريف. ودرة لكل لحن وفساد لغوي.

هوامش:

- ¹ خالد بن هلال بن ناصر العبري، (2006)، أخطاء لغوية شائعة، ط1، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ص 14.
- ² صلاح الدين الزعبلوي، (2006)، معجم أخطاء الكتاب، تخ: محمد مكي الحسني، مروان البواب، ط1، دار الثقافة والتراث، دمشق، سوريا، ص 67.
- ³ المصدر نفسه، ص 615.
- ⁴ المصدر نفسه، أخطاء الكتاب، ص 448.
- ⁵ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (1998)، أساس البلاغة، تخ: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مادة(غوي)، ج1، ص 716.
- ⁶ علي بن إسماعيل بن سيدة، (1972)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تخ: مراد كامل، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مصر، مادة(غوي)، ج6، ص 45.
- ⁷ أحمد مختار عمر، (2008)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ص 565.
- ⁸ صلاح الدين الزعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ص 275.
- ⁹ أبو الفرج عبد الرحمان بن الجوزي، تقويم اللسان، تخ: عبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، مصر، ص 116.
- ¹⁰ أبو يوسف بن يعقوب بن اسحاق ابن السكيت، إصلاح المنطق، تخ: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ص 333.
- ¹¹ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (1988)، أدب الكاتب، تخ: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 264.
- ¹² أبو حفص عمر بن خلف ابن مكي الصقلي، (1990)، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تخ: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 101.

- ¹³ شوقي ضيف، تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، مصر، ص 58.
- ¹⁴ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص 97.
- ¹⁵ محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (2005)، القاموس المحيط، تخ: محمد نعيم العرقسوسي، ط 8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مادة جلط، ص 662.
- ¹⁶ محمد العدناني، (2008)، معجم الأخطاء الشائعة، ط 2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ص 56.
- ¹⁷ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 297.
- ¹⁸ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص 176.
- ¹⁹ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 541.
- ²⁰ الزمخشري، أساس البلاغة، ج 1، ص 261.
- ²¹ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 83.
- ²² إبراهيم أنيس، (1992)، في اللهجات العربية، ط 8، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 91.
- ²³ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 358.
- ²⁴ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 966.
- ²⁵ محمد بن هشام ابن أحمد اللخمي، (2003)، المدخل إلى تقويم اللسان، تخ: حاتم صالح الضامن، ط 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ص 371.
- ²⁶ شوقي ضيف، تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، ص 62.
- ²⁷ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 36.
- ²⁸ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص 226.
- ²⁹ أبو الفتح ناصر الدين المطرزي، (1979)، المغرب في ترتيب المغرب، تخ: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، ط 1، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ج 1، ص 329.
- ³⁰ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 103.
- ³¹ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص 90.
- ³² أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، (1982)، ما تلحن فيه العامة، تخ: رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي - دار الرفاعي، القاهرة - الرياض، ص 137.
- ³³ ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص 91.
- ³⁴ ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 173.
- ³⁵ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (1987)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تخ: السيد الشرقاوي، رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 210.
- ³⁶ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص 289.
- ³⁷ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص 685.
- ³⁸ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1982)، الكتاب، تخ: محمد عبد السلام هارون، ط 2، دار الرفاعي، الرياض، ج 4، ص 16.
- ³⁹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁴⁰ ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.
- ⁴¹ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 582.

- ⁴² الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص386.
- ⁴³ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص3.
- ⁴⁴ الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص22.
- ⁴⁵ المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب، ج1، ص29.
- ⁴⁶ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص22.
- ⁴⁷ عبد القاهر الجرجاني، (1987)، المفتاح في الصرف، تخ: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص58.
- ⁴⁸ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص663.
- ⁴⁹ أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تخ: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، ج2، ص252.
- ⁵⁰ المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب، ج2، ص353.
- ⁵¹ الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص333.
- ⁵² صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص73.
- ⁵³ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص62.
- ⁵⁴ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (1986)، مجمل اللغة وصحاح العربية، تخ: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص148.
- ⁵⁵ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1982)، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ج4، ص17.
- ⁵⁶ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص241.
- ⁵⁷ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص12.
- ⁵⁸ الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص26.
- ⁵⁹ ابن فارس، مجمل اللغة وصحاح العربية، ص94.
- ⁶⁰ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص864.
- ⁶¹ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص4.
- ⁶² أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص648.
- ⁶³ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص344.
- ⁶⁴ الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص559.
- ⁶⁵ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص4.
- ⁶⁶ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص491.
- ⁶⁷ فاضل صالح السامرائي، (2007)، معاني الأبنية في العربية، ط2، دار عمار، عمان، الأردن، ص110 - 111.
- ⁶⁸ صلاح الدين الزعبلاني، معجم أخطاء الكتاب، ص44.
- ⁶⁹ ابن الناطم أبو عبد الله بدر الدين محمد الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (2000)، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تخ: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص569.
- ⁷⁰ ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص197.
- ⁷¹ مصطفى جواد، (1988)، قل ولا تقل، ط1، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، ج2، ص117.

- ⁷² أحمد مختار عمر، (1991)، (1993)، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ط1، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص67.
- ⁷³ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (1994)، المقتضب، تخ: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، وزارة الأوقاف، القاهرة، ج3، ص133.
- ⁷⁴ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1992)، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3، ص335.
- ⁷⁵ المرجع السابق، ج3، الصفحة نفسها.
- ⁷⁶ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص178.
- ⁷⁷ صلاح الدين الزعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ص213.
- ⁷⁸ سورة مريم، الآية4.
- ⁷⁹ الضقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص137.
- ⁸⁰ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص98.
- ⁸¹ صلاح الدين الزعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ص88.
- ⁸² ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، م12، ص84.
- ⁸³ المرجع السابق، م12، ص85.
- ⁸⁴ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص287.
- ⁸⁵ سورة التكويد، الآية12.
- ⁸⁶ سورة النازعات، الآية36.
- ⁸⁷ ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص196.
- ⁸⁸ أبو بكرين الأنباري، (1981)، المذكر والمؤنث، تخ: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ج1، ص500.
- ⁸⁹ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج3، ص567.
- ⁹⁰ صلاح الدين الزعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ص272 - 273.
- ⁹¹ محمد بن مالك الطائي، (2009)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تخ: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص43.
- ⁹² سورة الزخرف، الآية33.
- ⁹³ الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص463.
- ⁹⁴ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص820.
- ⁹⁵ المبرد، (1994)، المقتضب، تخ: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، وزارة الأوقاف، القاهرة، ج2، ص200.
- ⁹⁶ إميل بديع يعقوب، (2004)، المعجم المفصل في الجموع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص224.
- ⁹⁷ صلاح الدين الزعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، ص632.
- ⁹⁸ أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تخ: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص585.
- ⁹⁹ ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تخ: عبد الرحمان السيّد، محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، الحيزة، ج1، ص112.
- ¹⁰⁰ محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص256.
- ¹⁰¹ إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الجموع، ص475.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

1. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.
2. ابن الأنباري: أبو بكر، (1981)، المذكر والمؤث، تخ: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ج1.
3. ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمان، تقويم اللسان، تخ: عبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، مصر.
4. ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، إصلاح المنطق، تخ: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
5. ابن الناطم: أبو عبد الله بدر الدين محمد الإمام جمال الدين محمد بن مالك، (2000)، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تخ: محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
6. ابن سيده: علي بن إسماعيل، (1972)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تخ: مراد كامل، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مصر، مادة(غوي)، ج6.
7. ابن فارس: أبو الحسين أحمد، (1986)، مجمل اللغة وصحاح العربية، تخ: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1.
8. ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1988)، أدب الكاتب، تخ: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
9. ابن مالك: محمد بن عبد الله الطائي، (2009)، إيجاز التعريف في علم التصريف، تخ: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
10. ابن مالك: محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تخ: عبد الرحمان السيّد، محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، الجزيرة، ج1.
11. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، م12.
12. أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تخ: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
13. أحمد مختار عمر، (1991)، (1993)، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ط1، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
14. أحمد مختار عمر، (2008)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
15. الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان، (1987)، المفتاح في الصرف، تخ: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
16. الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، (1998)، أساس البلاغة، تخ: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مادة(غوى)، (ج1 - ج2).
17. السامرائي: فاضل صالح، (2007)، معاني الأبنية في العربية، ط2، دار عمار، عمان، الأردن.

18. الصفدي: أبو الصفاء الخليل بن أيك، (1987)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرفاوي، رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
19. الصقلي ابن مكّي: أبو حفص عمر بن خلف، (1990)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20. الفيروز آبادي: مجد الدين مُحمّد بن يعقوب، (2005)، القاموس المحيط، تح: مُحمّد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
21. الفيومي: أحمد بن مُحمّد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، مصر، ج2.
22. الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة، (1982)، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.
23. اللّخمي: مُحمّد بن هشام، (2003)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.
24. المبرد: أبو العباس مُحمّد بن يزيد، (1994)، المقتضب، تح: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، ط3، وزارة الأوقاف، القاهرة، (ج2 - ج3).
25. المطرزي: أبو الفتح ناصر الدين، (1979)، المغرب في ترتيب المغرب، تح: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، ط1، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، (ج1- ج2).
26. إميل بدیع يعقوب، (2004)، المعجم المفصل في المجموع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
27. - خالد بن هلال بن ناصر العبري، (2006)، أخطاء لغوية شائعة، ط1، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان.
28. - سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1982)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي - دار الرفاعي، القاهرة - الرياض، (ج3، ج4).
29. - شوقي ضيف، تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، مصر.
30. - صلاح الدين الزعبلاني، (2006)، معجم أخطاء الكتاب، تح: مُحمّد مكي الحسني، ط1، مروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، سوريا.
31. - مُحمّد العدناني، (2008)، معجم الأخطاء الشائعة، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
32. - مصطفى جواد، (1988)، قل ولا تقل، ط1، دار الهدى للثقافة والنشر، سوريا، ج2.